اتفاق بطريق مفاوضات تجري اما مباشرة ، او مع لجنة التوفيق ، بغية اجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة ، بين الاطراف[٤٧] .

انن ، كان واضحا ان اسرائيل كانت تسعى لعرقلة البند العربي ، والحؤول دون اصدار قرار ملائم بالاستناد اليه . وفي هذا السبيل ، طلبت ادراج البند رقم ٦٨ .

احالت الجمعية العامة البنود الثلاثة ، المذكورة اعلاه ، للنقاش على اللجنة السياسية الخاصة ، التي قدمت ، بناء على ذلك ، مشاريع قرارات ثلاثة ، يعكس اولها — وقد تبنته الدول الغربية — وجهة نظر اسرائيل ؛ اذ يطالب فض المنازعات بين الطرفين المتصارعين ، بالطرق السلمية ، ودخولهما في مفاوضات مباشرة من اجل حل كافة المشاكل . كما يهدف الى عقد صلح بين هذه الدول المتحاربة ، ويقر بالامر الواقع الذي فرضته اسرائيل ، لعدم تقيده بقرارات الامم المتحدة السابقة ، المؤيدة للعرب . وهو يهدف ، ايضا ، الى طي القضية الفلسطينية نهائيا . لذلك رفض مندوبو الدول العربية ، الاعضاء في المنظمة انذاك ، المشروع كله ، مذكرين اللجنة بمضمون قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ ، من حيث وضع القدس تحت اشراف دولي ، وحماية الاماكن المقدسة ، وتسهيل عودة اللاجئين . وهو المشروع الذي لم ينفذ . كما اشار المندوبون العرب الى ان لجنة التوفيق قد فشلت في تحقيق هذا القرار ، وطالبوها بايضاح اسباب فشلها ، متهمين اياها بالتحيز لمصلحة اسرائيل ، مذكرين ببروتوكول لوزان ، الذي حدد خريطة التقسيم اساسا للتسوية .

اما مشروع القرار الثاني ، الذي قدمته بعض الدول الاسيوية ، فيحمل وجهة النظر العربية ، لعدم دعوته الى مفاوضات مباشرة ، ولتشديده على ضرورة تقيد لجنة التوفيق بقرارات الامم المتحدة السابقة في مساعيها لايجاد حل .

اما مشروع القرار الثالث ، الذي قدمته سوريا ، فقد طلب من محكمة العدل الدولية ان تبدي رأيها فيما : ١ — اذا كان للاجئين الفلسطينيين حق العودة ، وممارسة حقوقهم على املاكهم ومصالحهم ؛ ٢ — اذا كان لاسرائيل حق في التنكر لهذه الحقوق ؛ ٣ — اذا كانت هذه الحقوق واجبة الاحترام حكما لذاتها ، او خاضعة ، وجوبا ، لمفاوضات بين دول ليس اللاجئون من رعاياها ؛ ٤ — اذا كان يحق للدول ان تعقد اتفاقات حول هذه الحقوق .

وعلى العموم ، كانت هذه الجلسة من اعنف الجلسات التي عرفتها الامم المتحدة ومن اشدها . وقد نجح المشروع الاول في اللجنة السياسية ، واحيل الى التصويت في الجمعية العامة في ١٨ كانون الاول ١٩٥٢ . ولانه كان بحاجة الى ثلثي الاصوات ، بحسب الميثاق والاجراءات الداخلية ، فقد فشل ، اذ نال ٢٤ صوتا ، ضد ٢١ ، وامتناع ١٥ عن التصويت[٤٨] .

وعقدت الجمعية العامة دورتها الثامنة ، في ١٥ ايلول ١٩٥٣ ، وادرج على جدول اعمالها بند واحد هو تقرير مدير وكالة الاونروا رقم ١٩ ، « ولم يحاول المندوبون العرب في تلك الدورة ، او بعدها ، اعادة ادراج قضية فلسطين على جدول الاعمال ، خوفا من فشل مثل هذا الاقتراح ، وبالتالي الحاق الاذى بالقضية الفلسطينية » . خصوصا ان قرار المفاوضات المباشرة قد هزم في الجمعية العامة ، على رغم ما سعت اليه اسرائيل وانصارها ، في ضراوة وشراسة ، من اجل انجاحه .